

Distr.: General
10 July 2020
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة



الدورة العادية الثانية لعام 2020

15 و 16 أيلول/سبتمبر 2020

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

الحوار المنظم بشأن التمويل

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021

الموجز

وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المتعلقة بالحوار المنظم بشأن التمويل، وآخرها القرار 2019/11، يؤيد هذا التقرير إجراء حوار مستمر بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021، هدفه العام توفير تمويل كامل للميزانيات المتكاملة التي أقرها المجلس التنفيذي لدعم التنفيذ الشامل للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

وقد أُعد شكل هذا التقرير ومضمونه في ضوء قرار المجلس التنفيذي 2019/11، وهو يهدف إلى إظهار انسجام الموارد بشكل أفضل مع النتائج المتوقعة في الخطة الاستراتيجية 2018-2021، بما يراعي المناقشات والتوصيات الأخيرة لتحسين نوعية الحوارات المنظمة بشأن التمويل والخطوات المتخذة لمواءمة النهج المتبعة إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل وإعداد التقارير عن اتفاق التمويل من جانب البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وفي عام 2019، زاد إجمالي إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جميع المصادر بنسبة 30 في المائة ليصل إلى 527,4 مليون دولار. ومقارنةً بعام 2018، انخفضت الموارد العادية بنسبة 4 في المائة لتصل إلى 143 مليون دولار، وزادت الموارد الأخرى بنسبة 52 في المائة لتصل إلى 357,5 مليون دولار، في حين ورد ما تبقى من التمويل في شكل اشتراكات مُقررة وإيرادات أخرى. وتتصل الزيادة الكبيرة في الموارد الأخرى في عام 2019 في المقام الأول بالتمويل الوارد من المفوضية الأوروبية عن الاتحاد الأوروبي ومن مبادرة الأمم المتحدة لتسليط الضوء الهادفة إلى إنهاء العنف ضد المرأة. وإلى جانب المسار التصاعدي الإيجابي للموارد الأخرى، سُجل نقص في الموارد العادية قدره 57 مليون دولار، أو عجز بنسبة 28,5 في المائة مقارنة بالميزانية المتكاملة لعام 2019 التي أقرها المجلس التنفيذي.

وترد في الجزء الثاني عشر من هذا التقرير عناصر مشروع قرار لينظر فيها المجلس التنفيذي.



أولا - مقدمة

1 - هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي كيان الأمم المتحدة الوحيد المكرس كلياً لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك التمتع الكامل للمرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها. وتتخذ ولايتها من خلال خططها الاستراتيجية للفترة 2018-2021، التي أقرها المجلس التنفيذي. وتحدد الخطة الخطوط العريضة للتوجه الاستراتيجي والأهداف والنهج لتمكين النساء والفتيات، تمشياً مع الالتزامات العالمية القديمة العهد إزاء المرأة وتنفيذ خطة عام 2030 المراعية للمنظور الجنساني.

2 - وتجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلسها التنفيذي حوارات منظّمة وفقاً لقرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، تمهيداً للنظر في تمويل النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة 2018-2021.

3 - وفي عام 2019، وبفضل مساهمات مقدمة من 218 شريكاً ملتزماً، بلغت إيرادات المساهمات 510,6 مليون دولار. وهذه هي السنة الأولى التي تصل فيها إيرادات مساهمات هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى مستوى 500 مليون دولار، وهو مستوى التمويل الأمثل التقديري المتوخى للهيئة عند إنشائها. وكان هذا النمو مدفوعاً بزيادات في الموارد الأخرى، بلغ مجموعها 357,5 مليون دولار، بعدما كانت 235,26 مليون دولار في عام 2018. وبلغ مجموع الموارد العادية 143 مليون دولار، بعدما كانت 149 مليون دولار في عام 2018.

4 - وفي سياق الجائحة العالمية الحالية لكوفيد-19 والتراجع الاقتصادي العالمي - الذي يلقي أعباء كثيرة غير متناسبة على النساء والفتيات - من الأهمية بمكان أن تتضافر جهود الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف لمنع حصول مزيد من التراجع في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وذلك من خلال ضمان الإرادة السياسية فضلاً عن الاستثمارات لدعم التمتع الكامل للمرأة بحقوق الإنسان الخاصة بها.

التعاون بين الوكالات

5 - يتبنى البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مبادئ اتفاق التمويل، وهي متوائمة مع معاييرهم وملتزمة بتنفيذه بروح من التعاون المتبادل مع الدول الأعضاء. وإذ تحيط هذه الوكالات الأربع علماً بطلبات المجلس التنفيذي لمواصلة تحسين نوعية الحوارات المنظّمة، فضلاً عن شكل ومحتوى الإبلاغ، فهي تعكف على تنفيذ أهداف أكثر تفصيلاً لتحقيقاً للنتائج، كما أنها حسنت الصلات والتحليلات بين تنفيذ الخطة الاستراتيجية والموارد، وزادت من تنسيق عملية الإبلاغ عن الحوار المنظّم. ويزيد التعاون بين الوكالات من تعزيز المواءمة بين النهج المتبعة في الحوارات المتعلقة بالتمويل واتفاق التمويل.

6 - وأُجريت في عامي 2019 و 2020 حوارات منظمة مشتركة مع أعضاء المجالس التنفيذية للوكالات الأربع. وفي آب/أغسطس 2019، نُظمت جلسة غير رسمية مشتركة حول اتفاق التمويل بهدف تعزيز التفاهم والانخراط المشترك، وتحديد التحديات والفرص الرئيسية للمضي في تنفيذه. وفي كانون الثاني/يناير 2020، عُقدت جلسة إحاطة مشتركة لمناقشة الخيارات المطروحة لتحسين شكل حوارات التمويل المنظّم ومضمونها ووتيرتها. وعرضت الكيانات الأربعة ثلاثة اعتبارات تمويل مشتركة هي: '1' التمويل

المرن والذي يمكن التنبؤ به يساعد الوكالات على الوفاء بولاياتها في سياق التوازن الصحيح بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛ '2' دورة التخطيط والميزنة في بيئة محكومة بالتمويل الطوعي تعتمد اعتمادا كبيرا على كفاية الموارد وإمكانية التنبؤ بها، لا سيما الموارد المرنّة على مدى فترة متعددة السنوات؛ و '3' الثغرات في التمويل (المقصود بها على أنها الفرق بين الموارد المقررة والتبرعات الواردة والموارد المقررة والنفقات الفعلية المدرجة في الميزانية) التي تساعد في قياس الامتثال لكل من النتائج المتكاملة وإطار الموارد/الميزانية المتكاملة لفترة السنتين، يمكن اعتبارها أيضاً فروقاً بين أهداف الالتزام بموجب اتفاق التمويل والتقدم المحرز حتى تاريخه، تمثيلاً مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - حالة التمويل العامة

7 - تتيج المساهمات في الموارد المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحراز تقدم بالغ الأهمية للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، تمثيلاً مع مجالات النتائج الخمسة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، وهي: (1) تعزيز تنفيذ مجموعة شاملة ودينامية من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ (2) قيام المرأة بدور قيادي في نظم الحكم ومشاركتها فيها واستفادتها منها على قدم المساواة؛ (3) تأمين الدخل للمرأة، وكذلك العمل اللائق والاستقلال الاقتصادي؛ (4) تمتع جميع النساء والفتيات بحياة خالية من جميع أشكال العنف؛ (5) إسهام النساء والفتيات في عملية بناء السلام المستدام والقدرة على الصمود والتأثير فيها بشكل أكبر، والاستفادة على قدم المساواة من منع الكوارث الطبيعية ومن منع نشوب النزاعات ومن العمل الإنساني.

8 - وبغية تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الاستفادة من مزاياها النسبية والتعاونية والتعجيل في تحقيق النتائج لصالح النساء والفتيات، أقر المجلس التنفيذي أهدافاً طموحة ولكن قابلة للتحقيق تتعلق بإيرادات التبرعات على مدى أربع سنوات (2018-2021) تبلغ 1,85 بليون دولار عن طريق ميزانيتين متكاملتين لفترة السنتين، مجزأة بمبلغ 800 مليون دولار (أو 43 في المائة) من الموارد العادية وبمبلغ 1,05 بليون دولار (أو 57 في المائة) من الموارد الأخرى.

الاستثمار في الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (فترة السنتين 2018-2019)

9 - تتلقى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إيرادات من ثلاثة مصادر للاشتراكات: (1) الاشتراكات المقررة، المعروفة أيضاً بالموارد المقررة؛ (2) الموارد العادية، المعروفة أيضاً بالموارد الأساسية أو التبرعات غير المخصصة؛ (3) الموارد الأخرى، المعروفة أيضاً بالموارد غير الأساسية أو التبرعات المخصصة. وإضافة إلى ذلك، تولد هيئة الأمم المتحدة للمرأة "إيرادات أخرى" من إيرادات الاستثمار والمعاملات التبادلية ومن مصادر أخرى.

10 - وفي عام 2019، بلغ إجمالي الإيرادات من جميع المصادر 527,4 مليون دولار، بزيادة نسبتها 30 في المائة مقارنة بعام 2018 و 65 في المائة منذ عام 2015. ويتألف مجموع الإيرادات من 10,2 ملايين دولار من الموارد المقررة؛ و 143 مليون دولار من الموارد العادية؛ و 357,5 مليون دولار من الموارد الأخرى و 16,8 مليون دولار من الإيرادات الأخرى.

الجدول 1

إيرادات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للفترة 2015-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2019	2018	2017	2016	2015	
10,16	8,03	8,31	7,61	7,51	الموارد المقررة
142,97	149,03	146,4	141,66	136,05	الموارد العادية
357,45	235,26	214,24	178,08	170,93	الموارد الأخرى
16,85	12,39	9,28	7,22	4,5	الإيرادات الأخرى
527,43	404,72	378,25	334,57	318,99	مجموع الإيرادات
30+	7+	13,1+	4,9+		النمو السنوي (بالنسبة المئوية)

11 - تُؤدّ المساهمات المقررة من الاعتمادات المقدمة من الدول الأعضاء وتُخصص لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، على النحو الذي أقرته الجمعية العامة. وفي عام 2019، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة 10,2 ملايين دولار من المساهمات المقررة، أو ما يعادل 1,9 في المائة من إجمالي موارد الهيئة. وفي عام 2018، وهو آخر عام تتوفر فيه بيانات عن مجلس الرؤساء التنفيذيين، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أقل مبلغ من الاشتراكات المقررة بين كيانات الأمم المتحدة المسجلة.

12 - وكان النمو مدفوعاً بزيادة في الموارد الأخرى، ما يعني أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاوزت هدف الميزانية المتكاملة البالغ 240 مليون دولار بمبلغ 117,5 مليون دولار. ويعزى ذلك في المقام الأول إلى المساهمة المتعددة السنوات في عام 2019 التي بلغت 59,2 مليون دولار المقدمة من المفوضية الأوروبية عن الاتحاد الأوروبي ومن مبادرة الأمم المتحدة لتسليط الضوء للقضاء على العنف ضد المرأة. وعلى النقيض من ذلك، انخفضت الموارد العادية بمقدار 6 ملايين دولار مقارنة بعام 2018، وكانت أقل بمقدار 57 مليون دولار من هدف الميزانية المتكاملة البالغ 200 مليون دولار.

13 - ويهدف اتفاق التمويل الطموح المبرم حديثاً (A/74/73/Add.1) بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إرساء العمل الإنمائي للأمم المتحدة على أساس مالي أكثر أماناً. ويعترف الاتفاق بأن أنماط التمويل التي تنسم بانخفاض الموارد العادية وارتفاع حصة الموارد الأخرى المخصصة بشكل محكم تزيد من "تكاليف المعاملات والتجزؤ والتقلب والتنافس فيما بين كيانات [الأمم المتحدة]... [وتعوق] قدرة النظام على تلبية طلبات الدول الأعضاء والأولويات الوطنية بطرق متكاملة ومرنة ودينامية". وقد التزمت الدول الأعضاء، من خلال هذا الاتفاق، بأن تصل بحصة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الموارد العادية إلى ما لا يقل عن 30 في المائة⁽¹⁾.

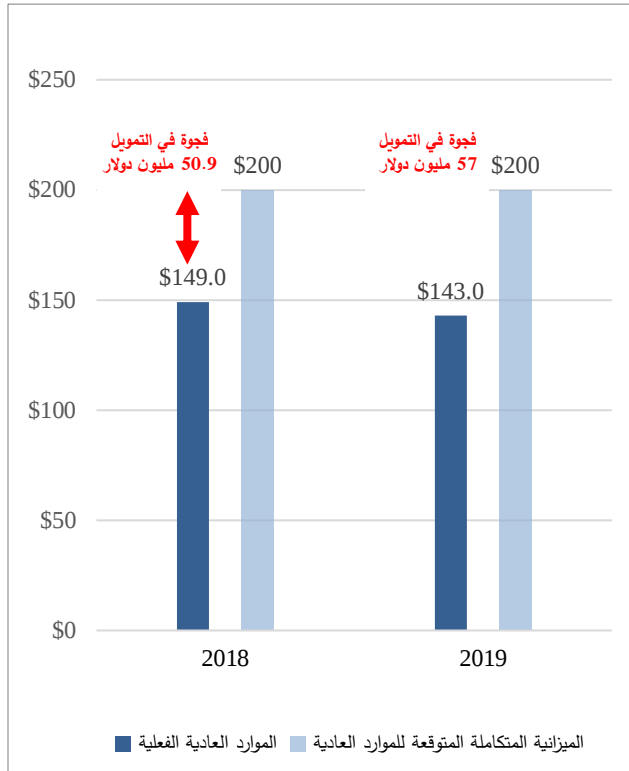
(1) تشكل الموارد العادية (التبرعات غير المخصصة التي يمكن إنفاقها بمرونة) الأساس الذي تقوم عليه طائفة من الوظائف المؤسسية الأساسية، بما فيها القيادة والتمثيل، بالنسبة إلى الضمانات المستقلة، ووضع وتنفيذ التوجيه الاستراتيجي والبرنامجي، والعمليات والواجبات الائتمانية، والاتصالات المؤسسية، وتعبئة الموارد، والعلاقات الخارجية، وأمن المؤسسات. وهي تشكل الأساس الصلب الذي يرتكز عليه عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنحاء العالم. وتكمل الموارد الأخرى (التبرعات المخصصة) الموارد العادية بدعم تحقيق النتائج البرنامجية وإتاحة زيادة إجراءات التدخل البرنامجية من الأسس التي تتيحها الموارد العادية، فضلاً عن توسيع وتكرار أفضل الممارسات البرنامجية وتنمية القدرات في البلدان.

14 - إن تقلص حصة الموارد العادية: '1' يزيد من خطر منح إعانات غير مباشرة لبرامج ممولة من موارد أخرى. وتعتمد النتائج البرنامجية على تمويل قوي من الموارد العادية للموظفين الخبراء ومكاتبهم الذين يجعلون من هيئة الأمم المتحدة للمرأة منظمة عالمية مجهزة لتنفيذ مشاريعها، بما في ذلك على المستوى القطري حيث يمكن أن تحد القدرة على ضمان استمرار إسداء المشورة لكبار المسؤولين في مجال السياسات الممولة من الموارد العادية، قدرة الهيئة على التأثير على النتائج المراعية للمنظور الجنساني؛ '2' يزيد الاعتماد على الموارد الأخرى، المرصودة لإجراءات تدخل مجزأة، ما يحد من قدرة المنظمات على القيام بإجراءات تدخل متعددة القطاعات وشاملة ومتكاملة لازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ ولايتها بطريقة متكاملة ومستدامة؛ '3' يحد من القدرة على الاستثمار في البحوث والأدلة لإنتاج برامج عالية الجودة تبرز صوابية الدعوة إلى تغيير السياسات والرأي العام؛ '4' يحد من مرونة المنظمة على الاستجابة السريعة لسياق متغير ومن قدرتها على توفير التمويل الأولي للأنشطة البرنامجية في مجالات العمل الناشئة، ولا سيما في حالات نقص التمويل والاحتياجات الطارئة، ما يجعل من الصعب الوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً والفئات التي تُركت خلف الركب؛ و '5' يجعل من الصعب على المنظمة دعم وظائف الميزانية المؤسسية التي تمكّن القيادة، والتمثيل، والضمانات المستقلة، والتوجيه الاستراتيجي والبرنامجي، والعمليات والضوابط المالية والرقابة الإدارية، والاتصالات المؤسسية، وتعبئة الموارد، والعلاقات الخارجية، وأمن الشركات، وهي وظائف مطلوبة لبناء منظمة قوية مكرسة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة على الصعيد العالمي.

الشكل الأول

الفجوات والفائض في تمويل الموارد العادية والموارد الأخرى، فترة السنتين 2018-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

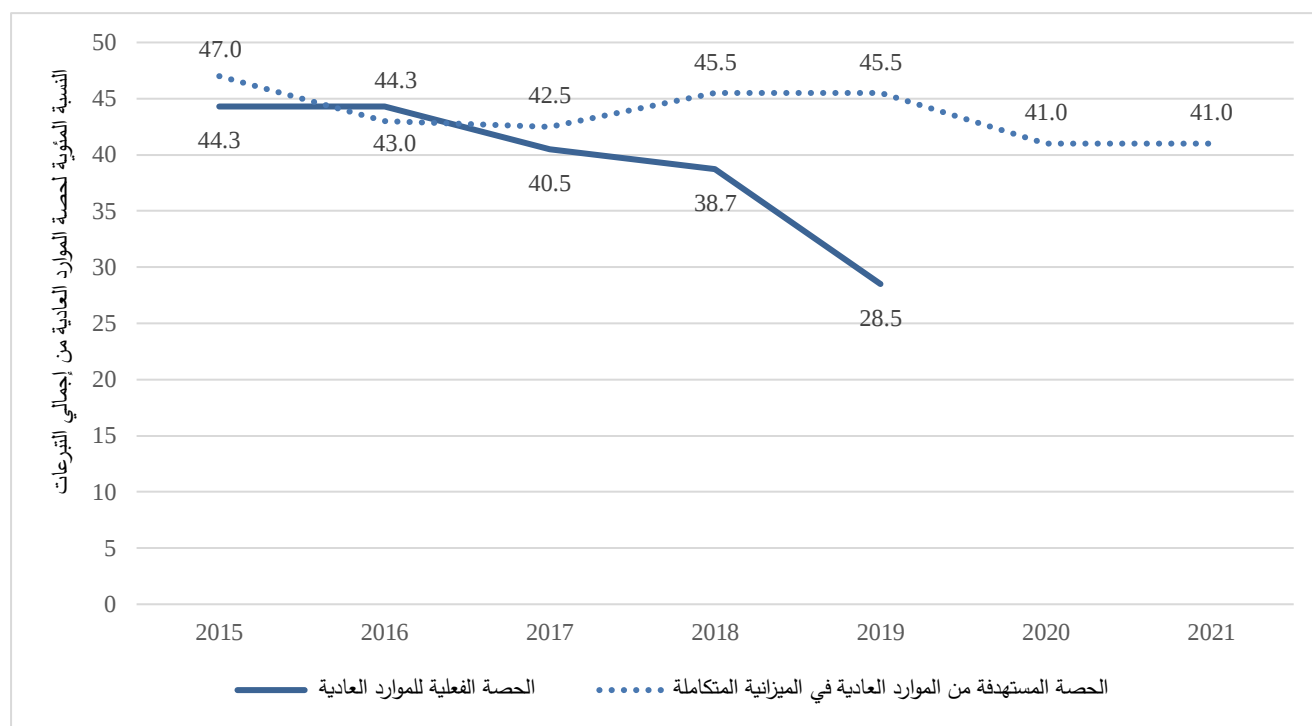


15 - ومع أن الحصة المستهدفة للميزانية المتكاملة لعام 2019 من الإيرادات المقبوضة كموارد عادية هي 45,5 في المائة من إجمالي إيرادات التبرعات، مع تلقي النسبة المتبقية وهي 54,5 في المائة كموارد أخرى، فإن الحصة الفعلية من الموارد العادية المقبوضة انخفضت إلى 28,5 في المائة من مجموع التبرعات، من 38,7 في المائة عام 2018 و 44,3 في المائة عام 2015. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ هذا الكيان التي تنخفض فيها الموارد العادية إلى ما دون عتبة اتفاق التمويل المحددة بنسبة 30 في المائة.

16 - ولا تماثل ولاية هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولاية الصناديق والبرامج الأخرى التي يوجد مقرها في نيويورك، غير أن مزيج تمويلها من حيث رصيد الموارد العادية والموارد الأخرى يشبه بصورة متزايدة ما هو موجود في أي صندوق وبرنامج. وهذا أمر يدعو إلى القلق، لأن قدرة الهيئة على الاضطلاع بدعمها المعيارى وبوظائفها التنسيقية في منظومة الأمم المتحدة تعتمدان تحديداً على الموارد العادية. ومع أن الهيئة تضاهي الكيانات الشقيقة من حيث القيمة الأساسية للموارد العادية بالنسبة إلى التكاليف التشغيلية، وسرعة الحركة وغيرها من الاعتبارات المماثلة، فإن ولايتها تجعل النسبة المناسبة من الموارد العادية إلى الموارد الأخرى مختلفة نظراً لأن جزءاً أكبر من تلك الولاية يعتمد على الموارد العادية ويُجزأ أساساً باستخدامها. وفي ضوء ذلك، تقرّر الهيئة أن ما لا يقل عن 40 في المائة من الموارد العادية ضروري لكي يكون تمويل الهيئة متوافقاً مع ولايتها، وترى كذلك أن تحقيق 50 في المائة منها هو الأمثل. وفي المستقبل، ستكون زيادة الموارد العادية عاملاً حاسماً رئيسياً في قدرة الهيئة على تنفيذ الولاية الثلاثية التي أنشطتها بها الجمعية العامة قبل عشر سنوات.

الشكل الثاني

الإيرادات المستهدفة والفعلية من الموارد العادية كنسبة من مجموع التبرعات، الفترة 2015-2021



17 - وبغية معالجة الاختلال بين الموارد العادية والموارد الأخرى، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما يلي: تعزيز بيان جدوى الموارد العادية وزيادة إبراز أهمية دورها للجهات المانحة للموارد العادية، بما في ذلك من خلال تقرير الموارد العادية لعام 2019 - "تحقيق المساواة بين الأجيال في الحاضر والمستقبل"، الذي يسلط الضوء على النتائج التي تحققت بفضل الموارد العادية؛ إجراء مشاورات سنوية رفيعة المستوى في الوقت المناسب وفعالة مع الدول الأعضاء المانحة؛ تنويع الشراكات؛ تحسين الإبلاغ عن النتائج والدعم العام المقدم إلى سلسلة القيمة الخاصة بالشراكات؛ وإظهار العائد المرتفع الذي تحققه هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستثمار فيها والقيمة مقابل المال بما يتماشى مع إصلاح الأمم المتحدة. وتطلب الهيئة الدعم المستمر من مجلسها التنفيذي في الوقت الذي تعمل فيه مع الشركاء الحكوميين الرئيسيين لضمان حصة متوازنة من الموارد العادية تتيح تفعيل مهام الدعم المعيارى للهيئة، وتنسيق منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية.

الإنفاق على الموارد وتخصيصها لتحقيق النتائج

18 - في عام 2019، بلغ إجمالي الإنفاق البرنامجي رقماً قياسيًّا قدره 326 مليون دولار، أي بزيادة 14 في المائة عن عام 2018، وبزيادة 44 في المائة عن عام 2015. وساهمت النسبة الأكبر من الموارد في النتيجة 5 للخطة الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والاستجابة الإنسانية، تليها النتيجة 4 المتعلقة بإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة، والنتيجة 2 المتعلقة بالقيادة والحوكمة، والنتيجة 3 المتعلقة بالتمكين الاقتصادي، والنتيجة 1 المتعلقة بالقواعد والمعايير العالمية.

الجدول الثاني

الموارد الأخرى ونمو الموارد العادية القابلة للبرمجة حسب كلٍ من مجالات نتائج الإنفاق، 2015-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مجال النتائج	2015	2016	2017	2018	2019
المعايير والمقاييس العالمية	9,41	6,05	2,64	16,26	24,71
القيادة والحوكمة	29,93	39,36	31,50	60,43	60,54
التمكين الاقتصادي	49,23	53,65	50,44	42,03	53,96
إنهاء العنف ضد المرأة	59,78	73,62	78,38	77,52	76,39
التخطيط والميزنة على المستوى الوطني ⁽²⁾	22,93	16,92	10,78		
السلام والأمن والعمل الإنساني	41,68	64,42	75,68	89,44	110,53
المسائل الشاملة	12,31				
المجموع	225,27	254,02	249,42	285,68	326,13

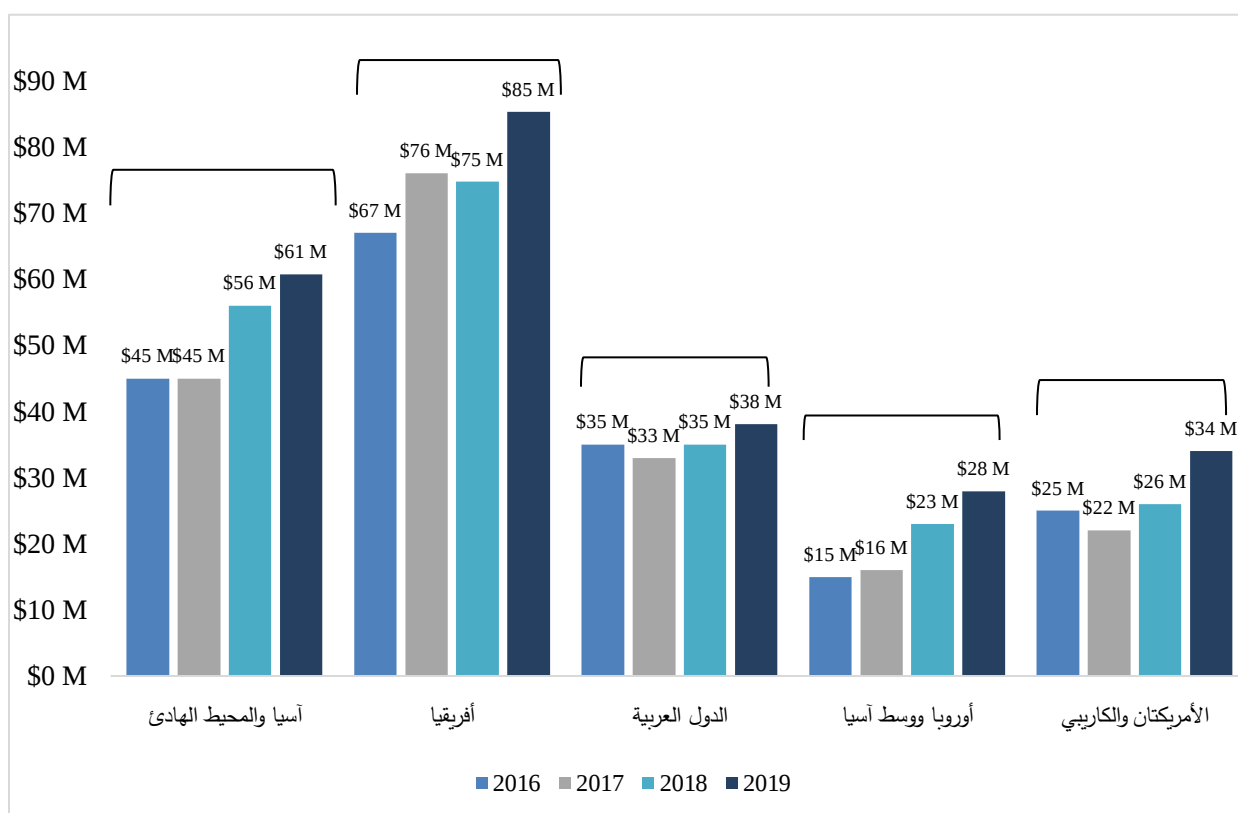
(2) دُمجت الميزنة والتخطيط المراعيين للمنظور الجنساني في مجال النتيجة المتعلقة بالقيادة والحوكمة من الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021.

19 - وفي الفترة بين عامي 2016 و 2019، سلك الإنفاق البرنامجي (الموارد العادية الأخرى والقابلة للبرمجة) في جميع المناطق مسارا تصاعديا، حيث نما بنسبة 14 في المائة بين عامي 2018 و 2019 وبنسبة 31,5 في المائة منذ عام 2016. وفي عام 2019، بلغ الإنفاق البرامجي الإقليمي 246 مليون دولار، يمثل 75,5 في المائة من إجمالي الإنفاق البرنامجي.

الشكل الثالث

المصروفات البرنامجية حسب المنطقة، 2016-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



الجدول الثالث

التوزيع الإقليمي للمصروفات البرنامجية حسب مجال النتائج، 2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

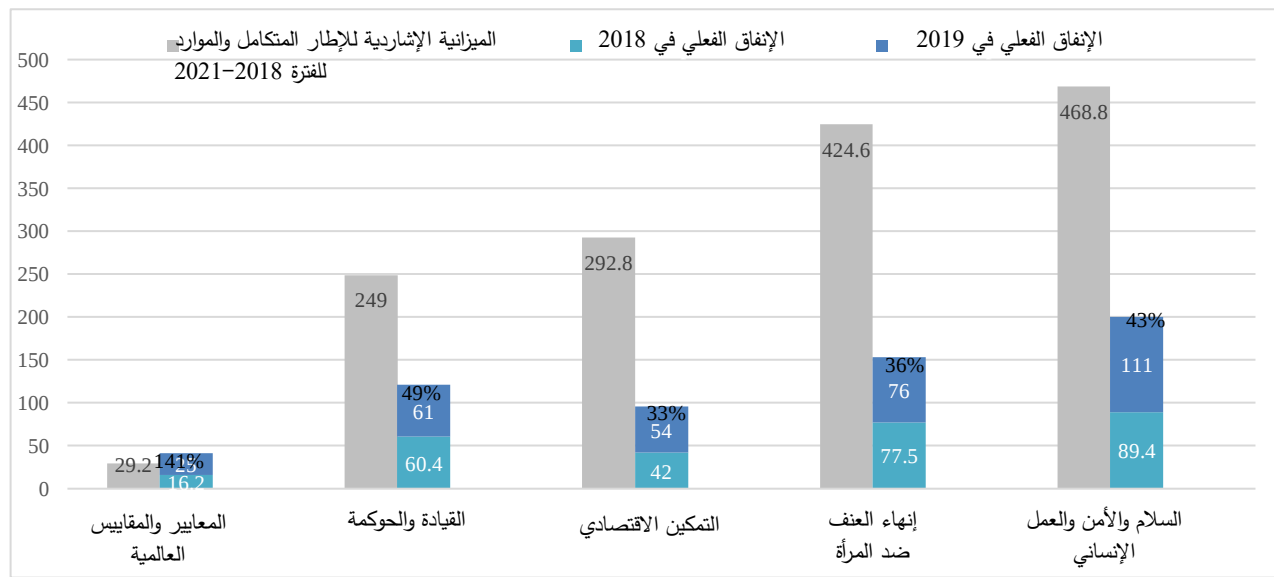
مجال النتائج	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ	أفريقيا والجنوب آسيا	أوروبا ووسط أفريقيا	وسط وغرب أفريقيا
السلام والأمن والعمل الإنساني	7,07	23,27	18,05	11,73	6,83
إنهاء العنف ضد المرأة	8,50	6,37	18,02	10,81	9,16
التمكين الاقتصادي	9,95	2,73	10,10	10,59	3,70
القيادة والحوكمة	5,46	2,36	8,69	17,34	7,59
المعايير والمقاييس العالمية	2,71	3,86	5,87	3,23	0,73

20 - قدر الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية تخصيصاً للموارد لكلٍ من مجالات النتائج لفترة السنوات الأربع للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. ويرد في الشكل أدناه توزيع الإنفاق الفعلي حسب مجال النتائج لفترة السنتين 2018-2019 على المخصصات الإرشادية لمدة أربع سنوات. وتتراوح المصروفات في السنتين الأوليين من الخطة الاستراتيجية بين 33 و 141 في المائة من توقعات الميزانية الإرشادية.

الشكل الرابع

التوزيع المقرر للإرشادي لمراد الفترة 2018-2021⁽³⁾ والإنفاق لكلٍ من نتائج الخطة الاستراتيجية لفترة السنتين 2018-2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(3) الإطار المتكامل للنتائج والموارد للفترة 2018-2021 هو توقعات الموارد على مدى أربع سنوات التي أقرها المجلس التنفيذي في عام 2017. أقر المجلس التنفيذي الميزانيات المتكاملة لفترتي السنتين (2018-2019 و 2020-2021) وهي توقعات الموارد لفترة السنتين. ثمة تباين بين الإطار المتكامل للنتائج والموارد والميزانيات المتكاملة بسبب فترة التخطيط وتوقيت هذه الوثائق التي أخذت في الاعتبار تطورات واتجاهات الإيرادات في فترات زمنية مختلفة.

21 - وبنهاية عام 2019، فاق الإنفاق البالغ 41,2 مليون دولار على القواعد والمعايير العالمية (النتيجة 1) الإنفاق التقديري على مدار أربع سنوات البالغ 29,2 مليون دولار نظراً لارتفاع الطلب على استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال. وإضافة إلى دور الهيئة في دعم لجنة وضع المرأة، تكفل ولاية الهيئة تقديم الدعم المركزي إلى الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية في وضع وتعزيز القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ العمل مع الجهات المعنية، مثل المجتمع المدني؛ وتحليل السياسات، كما هو الحال في الفترة التي سبقت بيجين+25.

22 - وتتماشى النفقات المخصصة لدعم القيادة والحكم (النتيجة 2) والسلام والأمن والاستجابة الإنسانية (النتيجة 5) إلى حد كبير مع التخصيص المقرر للموارد في الخطة الاستراتيجية، في حين تعثر الاستثمار في إيرادات التبرعات في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة (النتيجة 3) وإنهاء العنف ضد المرأة (النتيجة 4) في منتصف فترة الخطة الاستراتيجية. وستعمل الهيئة مع الشركاء في الموارد لتشجيع الاستثمار في مجالات النتائج الرفيعة المستوى تمسحياً مع التوقعات الإرشادية في الإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021.

23 - ووفقاً للإطار المتكامل للنتائج والموارد، بلغ الإنفاق المقرر على النتائج (أو الفجوة في الموارد) للفترة المتبقية (2020-2021) من الخطة الاستراتيجية 851,7 مليون دولار في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، مقابل 970 مليون دولار من الميزانية المتكاملة⁽⁴⁾.

الموارد المخصصة للنتائج

24 - وتتيح المساهمات في الموارد المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إحراز تقدم حيوي للنساء والفتيات في أنحاء العالم. ويدعم عمل الهيئة في مجال القيادة والحكم تنمية قدرات المؤسسات والمنظمات والنساء في المناصب القيادية؛ ويصدر وينشر أحدث الأدلة والمعارف؛ ويقدم مساعدة تقنية عالية الجودة؛ ويسهم في تنفيذ المعايير الدولية؛ ويشجع على تحويل المعايير الاجتماعية والجنسانية. وفي عام 2019، دعمت الهيئة الدول الأعضاء بمعونة تقنية عالية الجودة للمساعدة في ضمان أن تسع استراتيجيات إنمائية وطنية تستجيب للاعتبارات الجنسانية، وتُدمج المساواة بين الجنسين في تحليلات الحالة، وأولويات التنمية، وأطر الرصد والتقييم. وزادت الهيئة التوعية في منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان بشأن الكيفية التي يعوق بها العنف ضد المرأة في السياسة مشاركة المرأة في الحياة العامة، وساعدت في وضع 17 مبادرة جديدة لرصد العنف في عام 2019. وواصلت الهيئة أيضاً مساعدة المرأة في الحصول على حقوقها، وساعدت من خلال وجودها الميداني وشركائها المحليين 150 000 امرأة على الاستفادة من المعونة القضائية.

25 - ومع تخصيص مبلغ إضافي قدره 850 000 دولار من الموارد العادية في عام 2019 لدعم العمل القيادي والحوكمة، كانت يمكن للهيئة أن تحرز تقدماً أكبر في جميع المراحل التي تحققت في عام 2019 للمساعدة في ضمان قيادة المرأة لأنظمة الحوكمة ومشاركتها فيها واستفادتها منها على قدم المساواة. وبتقييم مبلغ 5 ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات، كانت يمكن للهيئة أن تبدأ في دعم 15 حكومة وطنية أخرى لتطوير وتنفيذ حوكمة وتخطيط وطنيين مراعيين للمنظور الجنساني، إلى جانب صندوق النقد الدولي، وكجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة، كانت يمكن لها أن تستفيد على نطاق أوسع من دعم الأمم المتحدة المنسق

(4) وتبلغ الموارد المتوقعة لفترة السنتين من الميزانية المتكاملة للفترة 2020-2021، مقدار 970 مليون دولار (400 مليون دولار من الموارد العادية و 570 مليون دولار من الموارد الأخرى). انظر أيضاً الحاشية أعلاه.

للحكومات الوطنية في مجالي الحكم والتخطيط الوطني لكي توفر الهيئة القيادة والخبرة. وبتوفير مبلغ إضافي قدره مليوناً دولار في عام 2019، كانت يمكن للهيئة أن تكفل إدماج حقوق واحتياجات نساء الشعوب الأصلية والأقليات في البرمجة على نحو فعال، في جميع أولويات الخطة الاستراتيجية. ومع مبلغ إضافي قدره 9 ملايين دولار، سيكون من الممكن ضمان مواءمة الأطر الوطنية والمحلية القائمة على الحقوق في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم والوليد والأطفال والمراهقين في 36 بلداً مع الأطر المعيارية العالمية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأهداف التنمية المستدامة؛ وكذلك إصلاح القوانين والسياسات التمييزية ذات الصلة.

26 - وتسلط الاستجابة لكوفيد-19 الضوء على الدور البالغ الأهمية للقيادة والمشاركة النسائية، حيث أن القيادات النسائية تنصدر الاستجابات الفعالة والشاملة للجميع في مواجهة كوفيد-19، من أعلى مستويات صنع القرار إلى تقديم الخدمات في الخطوط الأمامية. وهناك فرصة للاستفادة من بيجين +25 وحملة "المساواة بين الأجيال"، والتركيز على مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار في الدورة 65 للجنة وضع المرأة، والريادة النسائية في الاستجابة لكوفيد-19 من أجل التعجيل في التغير في 2020-2021، وتأمين الموارد اللازمة لتحقيق التوازن بين الجنسين في صنع القرار والحوكمة المراعية للمنظور الجنساني، والتخطيط الوطني والقوانين.

27 - إن القيام بعمل لائق وتوفير الحماية الاجتماعية أساسيان لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ورفاهها ولتعزيز إنتاجية الاقتصادات عموماً. ومع ذلك، لا تزال المرأة تشغل حصة غير متناسبة من الوظائف المتدنية النوعية، وتعاني من فجوة طال أمدها في الأجور بين الجنسين، وتحمل عبئاً غير عادل من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. كما أن العمل معاً على بناء شراكات متنوعة، بدءاً من المجموعات النسائية في القواعد الشعبية ووصولاً إلى مصارف التنمية الدولية، يساعد الهيئة في ربط مزيد من النساء بالفرص الاقتصادية والأصول والنتائج. وفي عام 2019، أدى الدعم التقني الذي قدمته الهيئة وإطلاق الدعوة لدى الحكومات والجهات المعنية الوطنية إلى اعتماد 24 إطاراً قانونياً وناظماً وسياساتياً لتوفير العمل اللائق للمرأة في 12 بلداً، و 18 إطاراً للسياسات المتعلقة بنظام الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني. ومنذ عام 2018، تساعد الهيئة 54 بلداً آخر على وضع وإصلاح وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية بشأن حقوق المرأة في الأراضي وضمان الحياة.

28 - وأنفقت الهيئة 54 مليون دولار على مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة في 79 بلداً؛ غير أن عجزاً قدره 20 مليون دولار في الموارد العادية عرقل قدرة الهيئة على الوصول بطرق عدة، بما في ذلك قدرتها على تلبية الطلبات الواسعة من الحكومات والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في التنمية لترجمة أدوات السياسات المعيارية والعالمية إلى برمجة للتمكين الاقتصادي قابلة للتنفيذ في الميدان. ومع مبلغ إضافي قدره 20 مليون دولار، كانت يمكن للهيئة أن توسع نطاق الدعم في مجال السياسات وتقديم المشورة لزيادة البرمجة في مجالات: الزراعة المراعية للاعتبارات الجنسانية والمتكيفة مع المناخ؛ التغيير في القوانين والسياسات من أجل النهوض بحقوق المرأة في الأرض وفي ضمان الحياة؛ إيجاد حلول في مجال الطاقة المستدامة تكون مراعية للمنظور الجنساني؛ وتعبئة المزارعات ومنظماتهن. وإضافة إلى ذلك، كان بإمكان هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تحتسب تكاليف اقتصاد الرعاية وتحشد أدوات سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز الأطر القانونية والسياساتية لتوفير العمل اللائق في 164 بلداً، ومن أجل التصدي للرعاية غير

المدفوعة الأجر والعمل المنزلي في 66 بلدا بحلول نهاية عام 2021. وكان من الممكن أيضا أن ترسخ الهيئة إمكانية الحصول على الخدمات المالية؛ وأن تخلق مزيدا من الفرص لريادة الأعمال؛ وأن تدعم وضع سياسات وخدمات للهجرة تراعي المنظور الجنساني. وكشفت جائحة كوفيد-19 أوجه ضعف الأنظمة الاقتصادية العالمية بتأثير غير متناسب على النساء والفتيات، وبين أن الاقتصاد الرسمي غير ممكن إلا لأنه مدعوم من العمل غير المأجور الذي تقوم به المرأة. ويجب أن تبني الاستجابة الجماعية للأزمات والانتعاش شراكات وتضمن الاستثمار في الاقتصادات المستدامة وأن تزيد من التقدم لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة وسبل كسب عيشها وقدرتها على الصمود.

29 - ومن أجل إنهاء العنف ضد المرأة، تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تعزيز التشريعات والسياسات؛ وتحسين جودة الخدمات المقدمة للناجيات من العنف؛ وتتناول المعايير الاجتماعية لمنع العنف؛ وتنشئ أماكن عامة آمنة وتمكينية؛ وتدعم جهود الدعوة التي تبذلها الحركة النسائية. وفي عام 2019، دعمت الهيئة إجراءات تدخل وقائية مرتكزة على الأدلة من خلال الاستراتيجيات الوقائية والتعبئة على مستوى القواعد الشعبية والمناهج الدراسية. بغية ضمان استجابة عالية الجودة من جانب الشرطة والقضاء لجميع النساء، قادت الهيئة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز التحقيقات في جرائم العنف ضد المرأة من خلال إنفاذ القانون. وفي عام 2019، أنشئت 13 مدينة آمنة جديدة وأقيمت شراكات للأماكن العامة الآمنة لمنع التحرش الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة في الأماكن العامة والتصدي لها.

30 - وتحد قيود التمويل في هذا المجال من القدرة على: تحسين سلامة المرأة في المجتمعات الريفية ودورها في سلاسل القيمة الزراعية؛ إجراء تحليل أعمق بشأن تقاطع العنف؛ التصدي للتحرش الجنسي ضد النساء في الأماكن العامة، بما في ذلك عبر الإنترنت؛ وتعزيز الدعم في مجال السياسات للبلدان المتوسطة الدخل التي لا تتلقى مساعدة مالية إنمائية ولكنها تواجه مستويات عالية للغاية من قتل الإناث وغير ذلك من أشكال العنف ضد المرأة. وفي عام 2019، ومع مبلغ إضافي قدره 12 مليون دولار، كان بإمكان الهيئة أن تعالج الثغرات في البرامج الحضرية في المدن الآمنة ذات الكثافة السكانية العالية في منطقتين، وأن تقدم الدعم الأولي للمبادرات المجتمعية الريفية الآمنة والإجراءات السياساتية والبرنامجية المتعلقة بإشاعة سياق آمن للمرأة عبر الإنترنت. ومع مبلغ إضافي قدره 12 مليون دولار، كان في إمكان 10 بلدان أن تحصل على الدعم لوضع استراتيجيات وطنية شاملة لمنع العنف، وكان بإمكان الهيئة أن تركز البرمجة في 20 بلداً على الاستثمار في التمكين الاقتصادي للمرأة والحماية الاجتماعية، باعتباره واحداً من أكثر الاستراتيجيات الواعدة القائمة على الأدلة لمنع حدوث العنف في سياق كوفيد-19، الذي يبين أن الأسباب الجذرية للعنف ضد المرأة عالمية ولا تزال قائمة في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل.

31 - وفي عام 2019، جمعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملها في مجالات السلام والأمن والعمل الإنساني بغية تقديم الدعم الشامل عبر العلاقة الوثيقة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وتشكل شراكة الهيئة مع مكتب دعم بناء السلام ممارسة جيدة أدت دورا رئيسيا في النهوض ببناء السلام الشامل للجميع، بما في ذلك من خلال صندوق بناء السلام. وفي عام 2019، خصص الصندوق نسبة 14,3 في المائة من الموارد البرنامجية للمشاريع التي شكلت فيها المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا، بعدما بلغت 11 في المائة عام 2018، و 40 في المائة (نحو 77 مليون دولار) ساهمت في تحقيق المساواة بين الجنسين. وقد حشد صندوق المرأة والسلام والشؤون الإنسانية أكثر من 40 مليون دولار منذ إنشائه، وجمع نحو 19 مليون دولار في عام 2019 وحده، لدعم المنظمات النسائية بشكل مباشر. ويدعم الصندوق، الذي تتولى الهيئة أمانته،

دعماً نشطاً ما يزيد على 100 منظمة من منظمات المجتمع المدني على مستوى القواعد الشعبية في 12 من البيئات المتأثرة بالنزاعات والأزمات. واستجابةً لكوفيد-19، أنشأ الصندوق نافذة التصدي للأزمات من أجل دعم المنظمات المحلية في منع أثر الوباء على الأجلين القصير والطويل والتصدي له.

32 - وحث الأمين العام جميع الجهات الفاعلة على تمويل تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 والاستثمار في النساء العاملات في مجال بناء السلام (S/2019/800). ويشكل العمل في السلام والأمن والعمل الإنساني مجال الخطة الاستراتيجية الذي يبلغ فيه أعلى مستوى من الإنفاق، ومع ذلك فإن الكثير من العمل حتى تاريخه يعتمد على موارد أخرى، مما يضعف الاستدامة. ومع زيادة الموارد العادية المخصصة لتحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والالتزامات الجنسانية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، سيكون بمقدور الهيئة تحسين إدارة المعارف وتوثيق الممارسات الجيدة ونشر الدروس المستفادة. وستتمكن الهيئة أيضاً من كفالة استدامة فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، الذي أنشئ بموجب قرار مجلس الأمن 2122، والذي تعمل الهيئة بوصفها أمانة له. وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفي مجالي السلام والأمن، سيتيح مبلغ إضافي قدره 3 ملايين دولار للهيئة زيادة التنسيق والدعم المعياري والتقني بشأن المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية في العمل الإنساني والحد من مخاطر الكوارث لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء في جميع أنحاء العالم للتعبيل بتحقيق خطة عام 2030. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إيجاد هياكل وعمليات أكثر شمولاً للجميع ومراعاة للاعتبارات الجنسانية وبالتالي أكثر فعالية، تقلل من تعرض المرأة وتأثرها، وتستفيد من قدراتها وإمكاناتها، بما يمكن المرأة من التعافي من الأزمات ومن بناء قدرات المجتمع المحلي على مواجهة الأزمات في المستقبل.

الشفافية والمساءلة

33 - ما برحت استثمارات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجالي المساءلة والشفافية، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج وتحسين جمع البيانات العالية الجودة، تؤدي إلى ارتفاع مطرد في علامات أدائها في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

34 - إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عضو في المبادرة منذ عام 2015، ولديها التزام ثابت بتقديم التقارير وبناء التزام مشترك بالشفافية. وتشارك الهيئة في مختلف قوى العمل والأفرقة العاملة التابعة للمبادرة بما في ذلك العمل على تحقيق الاتساق مع أهداف التنمية المستدامة ودعم استحداث الأدوات واستخدام البيانات من منظور جنساني.

35 - وفي الأشهر الـ 12 الماضية، نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تغييرات لأتمتة عملية الإبلاغ المقدمة إلى المبادرة، مما أدى إلى النجاح في زيادة علامات أداء الهيئة من حيث حسن توقيت الإبلاغ، وطابعه التطلعي وشموليته. وأسهمت الهيئة في وضع إطار النتائج للخطة الاستراتيجية للمبادرة للفترة 2020-2025، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين و "ضمان عدم ترك أحد خلف الركب" وتعزيز الجهود الرامية إلى تتبع جودة واستخدام بيانات المبادرة وقوة المشاركة المجتمعية. وقد رفعت هذه الجهود علامات أداء الهيئة في عملها مع المبادرة إلى 85 نقطة في عام 2020 من 16 في عام 2016.

36 - وفي عام 2020، جرى العمل على استبدال بوابة بيانات الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام 2019، المدمجة مع موارد مركز البيانات في الهيئة، مما يتيح مواصلة استكشاف البيانات العالمية والميدانية ومعلومات أكثر شمولاً عن كيفية استخدام الهيئة لمواردها في تحقيق نتائج ملموسة.

ثالثاً - الاستثمارات المرنة التي يمكن التنبؤ بها

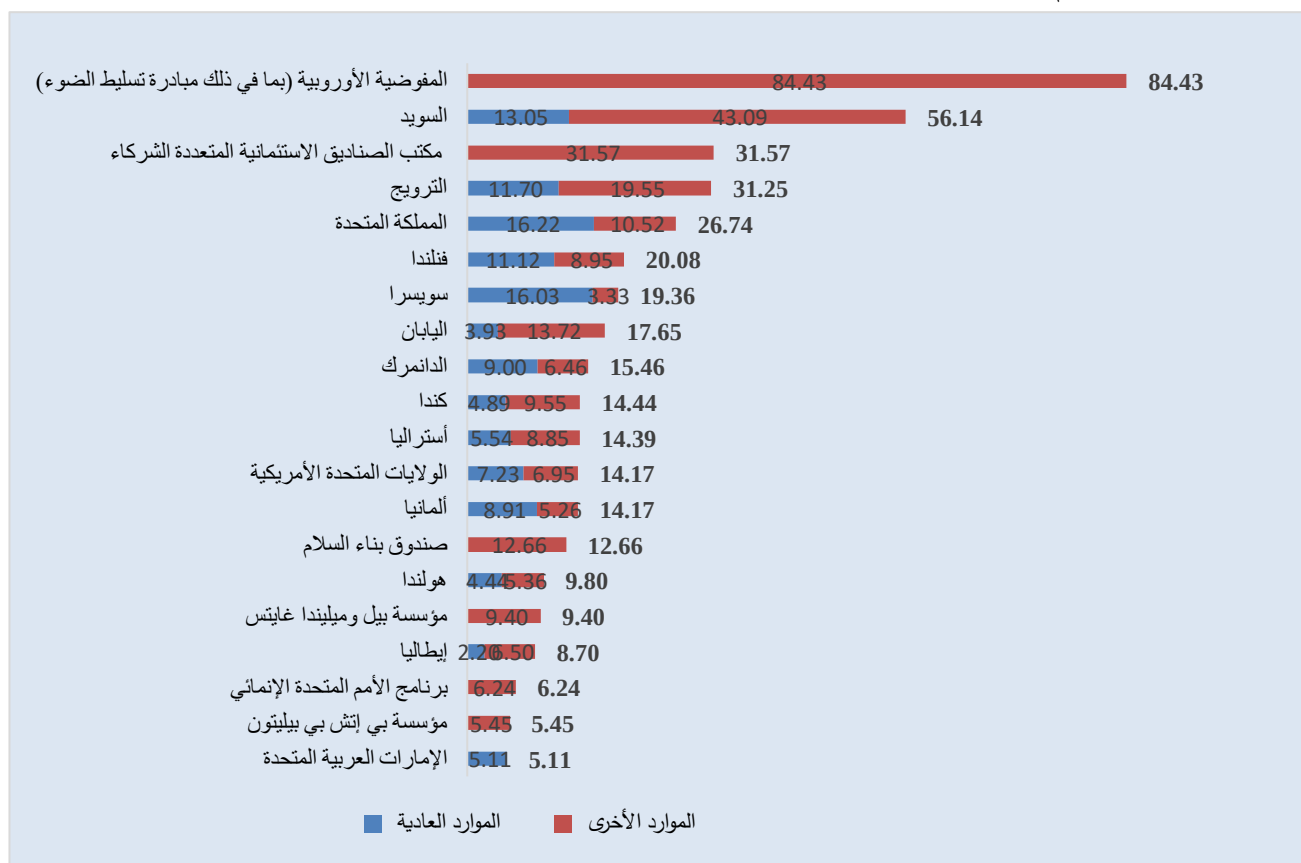
37 - إن التمويل المرن والذي يمكن التنبؤ به هو أكثر الاستثمارات الاستراتيجية التي يمكن أن يقوم بها الشركاء في إطار السعي المشترك إلى تحقيق ولاية الهيئة.

38 - وساهم أكبر 20 شريكاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مقدّماً للموارد بمبلغ 417,2 مليون دولار، أو ما نسبته 82 في المائة من مجموع التبرعات. وكانت المفوضية الأوروبية أكبر مساهم منفرد في عام 2019 حيث بلغ مجموع مساهمات الموارد الأخرى 84,4 مليون دولار، تدعم أكبر نسبة منها والبالغة 59,2 مليون دولار مبادرة تسليط الضوء. ومع أن 15 من أكبر 20 مساهماً في الهيئة هم الدول الأعضاء والمفوضية الأوروبية، فإن القائمة تشمل أيضاً شركاء مشتركين بين الوكالات مثل مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء وصندوق بناء السلام، ومؤسسات القطاع الخاص، بما فيها مؤسسة بيل وميليندا غيتس ومؤسسة بي إتش بي بيليتون.

الشكل الخامس

أول 20 شريكاً مقدماً للموارد، 2019

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



39 - وفي عام 2019، ساهم 218 شريكاً في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بعدما كان عددهم 199 في عام 2018، مما يدل على استمرار اتساع قاعدة الالتزام بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودعم الهيئة. وكانت الدول الأعضاء تشكل 53 في المائة (116 من 218 شريكاً) من الشركاء المساهمين، حيث ساهمت

106 من الدول الأعضاء في الموارد العادية و 39 في الموارد الأخرى في الهيئة. وتشكل الدول الأعضاء الجزء الأكثر موثوقية وقيمة من الشراكة التي تقيمها الهيئة. وتقدم الدول الأعضاء 98 في المائة من الموارد العادية، أما نسبة الـ 2 في المائة المتبقية من إيرادات الموارد العادية، أو ما يعادل 2,36 مليون دولار، فقد وفرتها 14 لجنة وطنية. وبلغت نسبة مساهمات الدول الأعضاء مع المفوضية الأوروبية 69 في المائة (أو 249,8 مليون دولار) من الموارد الأخرى. ومن بين الدول الأعضاء العشر الأولى المساهمة في الموارد الأخرى للهيئة، قدمت السويد والنرويج وفنلندا وسويسرا والدانمرك وكندا مساهمات متزايدة من الموارد الأخرى في عام 2019 مقارنة بعام 2018.

40 - وساهم ما مجموعه 139 من الجهات المانحة في تمويل الموارد الأخرى في عام 2019. وإلى جانب 39 دولة من الدول الأعضاء، والمفوضية الأوروبية، تلقت الهيئة موارد أخرى من 99 شريكاً يمثلون شرائح واسعة النطاق من الجهات المانحة. ويشمل ذلك، بين جهات أخرى، الشركاء المتعددي الأطراف⁽⁵⁾ الذين ساهموا بمبلغ 84,8 مليون دولار في عام 2019، بعدما كان 50,7 مليون دولار في عام 2018؛ والمؤسسات، التي ساهمت بمبلغ 18,1 مليون دولار في عام 2019، بزيادة من 12,7 مليون دولار في عام 2018؛ والشركاء من القطاع الخاص⁽⁶⁾ الذين ساهموا بمبلغ 12,6 مليون دولار، بزيادة عن 9 ملايين دولار في عام 2018؛ وضمن هذه الفئة، ساهمت اللجان الوطنية للهيئة بمبلغ 5 ملايين دولار في الموارد الأخرى في عام 2019، بعدما كانت 4,2 مليون دولار في عام 2018.

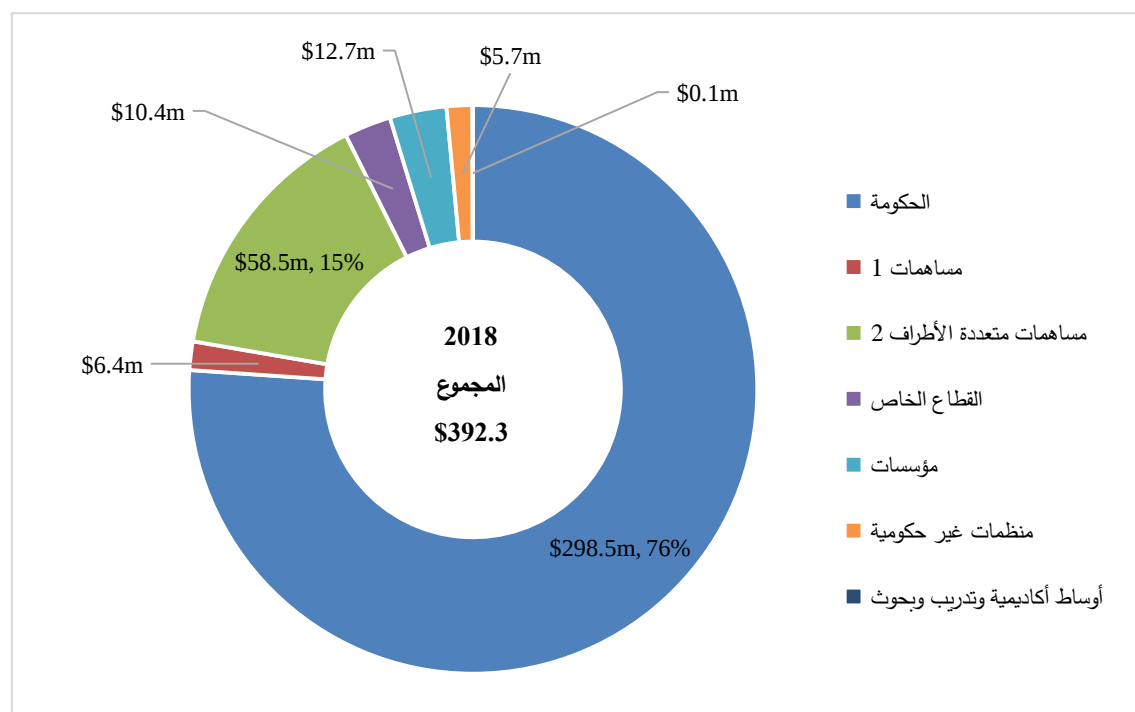
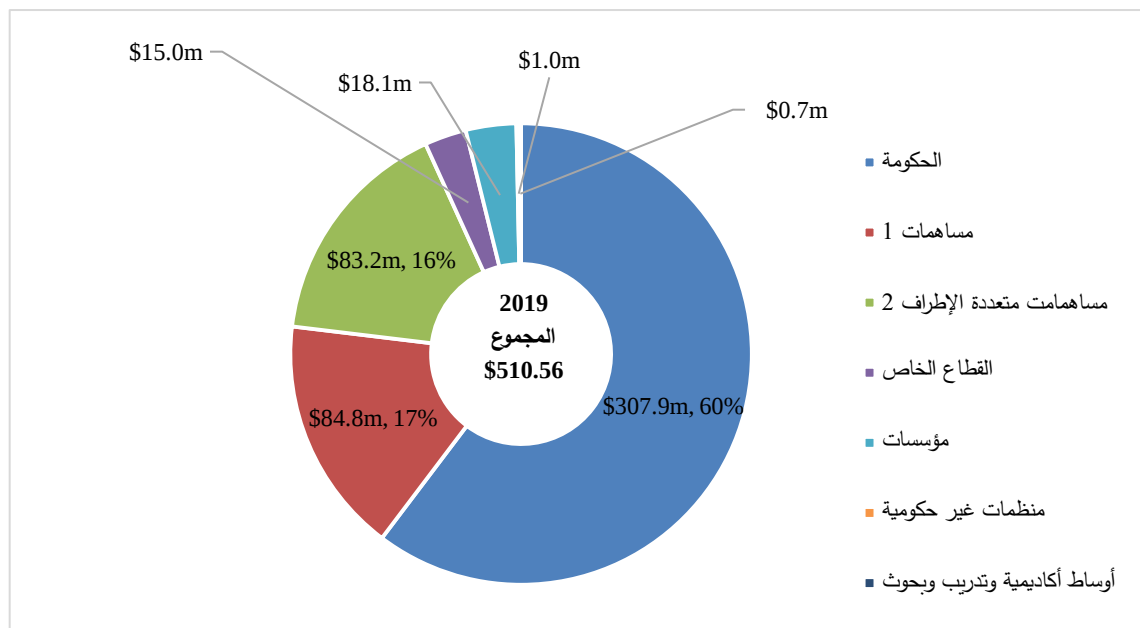
(5) المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، وصناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

(6) والقطاع الخاص هو جزء من الاقتصاد، ويشار إليه أحياناً باسم قطاع المواطنين، الذي يديره أفراد أو جماعات خاصة، وعادة ما يكون وسيلة لمؤسسة تبغي الربح، ولا تسيطر عليه الدولة.

الشكل السادس

المساهمات بحسب قناة التمويل، 2018 و 2019⁽⁷⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(7) تمشيا مع معايير بيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تشمل "مساهمات أخرى 1" مساهمات من المفوضية الأوروبية ومنظمات أخرى مثل الاتحاد الأفريقي. وتشمل "مساهمات متعددة الأطراف 2" المؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والتحويلات من صناديق الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتمويل الجماعي.

التمويل المرن لدعم نتائج الخطة الاستراتيجية

41 - تُعتبر الموارد العادية التمويل المتاح الأعلى جودة لأنها مرنة تماماً أو غير مقيدة. واستكمالاً للموارد العادية، تتيح الموارد الأخرى العالية الجودة المخصصة بشكل فضفاض قدرًا أكبر من المرونة لتوجيه الأموال حيثما تكون أشد الحاجة إليها بقدر أكبر على إمكانية التنبؤ، مما يتيح للكيانات الاستجابة بمزيد من الكفاءة والفعالية، ويسهل التخطيط والاستدامة على المدى الطويل، بالإضافة إلى تحقيق وفورات في تكاليف المعاملات والإدارة والإبلاغ، مما يؤدي إلى زيادة نسبة الأموال الموجهة نحو البرمجة. وتشكل الصناديق المواضيعية مثالاً على الموارد الأخرى ذات الجودة العالية، وأداة تمويل مرنة رئيسية تدعم النتائج الرفيعة المستوى على كل من الصعد القطري والإقليمي والعالمي، وتتسق مع نتائج الخطة الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، سنقترح الهيئة إنشاء صناديق مواضيعية في خططها الاستراتيجية المقبلة.

42 - ويمثل الدعم الذي تقدمه الوكالة السويدية للتنمية الدولية إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ أمد بعيد من خلال إطار الشراكة الاستراتيجية خير مثال على ترتيبات التمويل المرنة. ويرتكز هذا الإطار الدينامي، الذي دخل الآن مرحلته الثانية، على الأولويات المشتركة والأداء الجيد والإدارة المالية المسؤولة. ومن خلال توجيه الأموال مباشرة إلى مجالات النتائج التي حققتها الهيئة في الخطة الاستراتيجية، يدعم إطار الشراكة الاستراتيجية الدعم المعياري على الصعيدين العالمي والميداني، والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة وعملها التنفيذي، ويتسم بأهمية بالغة في تعزيز قدرات الهيئة في هذه المجالات، من خلال الاتفاق الذي أبرم مؤخراً بقيمة 38 مليون دولار لفترة السنوات الأربع 2017-2020. وتتيح مرونة الإطار للهيئة دعم تعزيز القدرات حيثما تكون أشد الحاجة إليها من أجل تحقيق النمو التنظيمي وتلبية احتياجات السياق المحلي على حد سواء. ويتيح هذا الإطار للهيئة القيام بالتخطيط الاستراتيجي للموارد على المستوى المواضيعي واستثمارها بمرونة في مجالات العمل ذات الأولوية في البلدان المستفيدة من البرامج، وتحقيق مكاسب في الكفاءة الإدارية وخفض تكاليف المعاملات.

43 - وتتيح مبادرات البرنامج الرئيسي للهيئة للشركاء فرصة دعم النتائج التحويلية الرفيعة المستوى بما يتماشى مع مجالات نواتج الخطة الاستراتيجية 2018-2021. فعلى سبيل المثال، يعمل البرنامج الرئيسي "إقامة حساب لكل امرأة وفتاة" على ضمان توافر إحصاءات جنسانية أفضل لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة تمهيداً لقياس التقدم المحرز والإسهام في السياسات والحلول القائمة على الأدلة. ونظراً إلى أن 80 في المائة من مؤشرات المساواة بين الجنسين في مختلف أهداف التنمية المستدامة تفتقر إلى البيانات، فإن البرنامج يهدف إلى إحداث تحول جذري في كيفية استخدام الإحصاءات الجنسانية، وإعدادها وتعزيزها، وهو يلبي الحاجة الملحة إلى معلومات دقيقة عن المساواة بين الجنسين. وهذه الشراكة الرائدة بين القطاعين العام والخاص الممتدة على خمس سنوات (2016-2020) ممولة من حكومات أستراليا وأيرلندا والولايات المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وهي تعمل في شراكة مع المكاتب الإحصائية الوطنية واللجان الإقليمية والوكالات الدولية والمؤسسات الخاصة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

44 - ومبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة هي شراكة عالمية للقضاء على العنف ضد النساء. ومن خلال الاستثمار الأولي للاتحاد الأوروبي بمبلغ 500 مليون يورو، تشكل هيئة الأمم المتحدة للمرأة واحدة من عدة وكالات منفذة تابعة للأمم المتحدة تعمل مع الحكومات الشريكة والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم للتصدي للعنف الجنساني بجميع أشكاله. ومن التصدي للعنف المنزلي في

منطقة المحيط الهادئ، إلى إنهاء قتل الإناث في أمريكا اللاتينية، والاتجار بالإناث واستغلالهن في العمل في آسيا، والعنف الجنسي والجنساني والممارسات الضارة في أفريقيا، تقدم مبادرة تسليط الضوء تمويلًا مرناً للإجراءات الملموسة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية وولاية الهيئة.

45 - ويوفر تمويل المذكرات الاستراتيجية على الصعيد القطري للهيئة مرونة من خلال التخصيص غير الملزم في دعم برامج الهيئة على الصعيد القطري، بما يتماشى مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والأولويات الوطنية.

46 - ويمثل إطار الشراكة الاستراتيجية مع السويد، ومبادرات البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومبادرة تسليط الضوء، والمذكرات الاستراتيجية القطرية والمتعددة البلدان، طرائق تمويل مرنة يمكن للشركاء من خلالها الاستثمار في تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية ودعمها. وتمشيا مع اتفاق التمويل، ستواصل الهيئة تشجيع زيادة الاستثمار في ترتيبات التمويل المرنة التي يمكن التنبؤ بها.

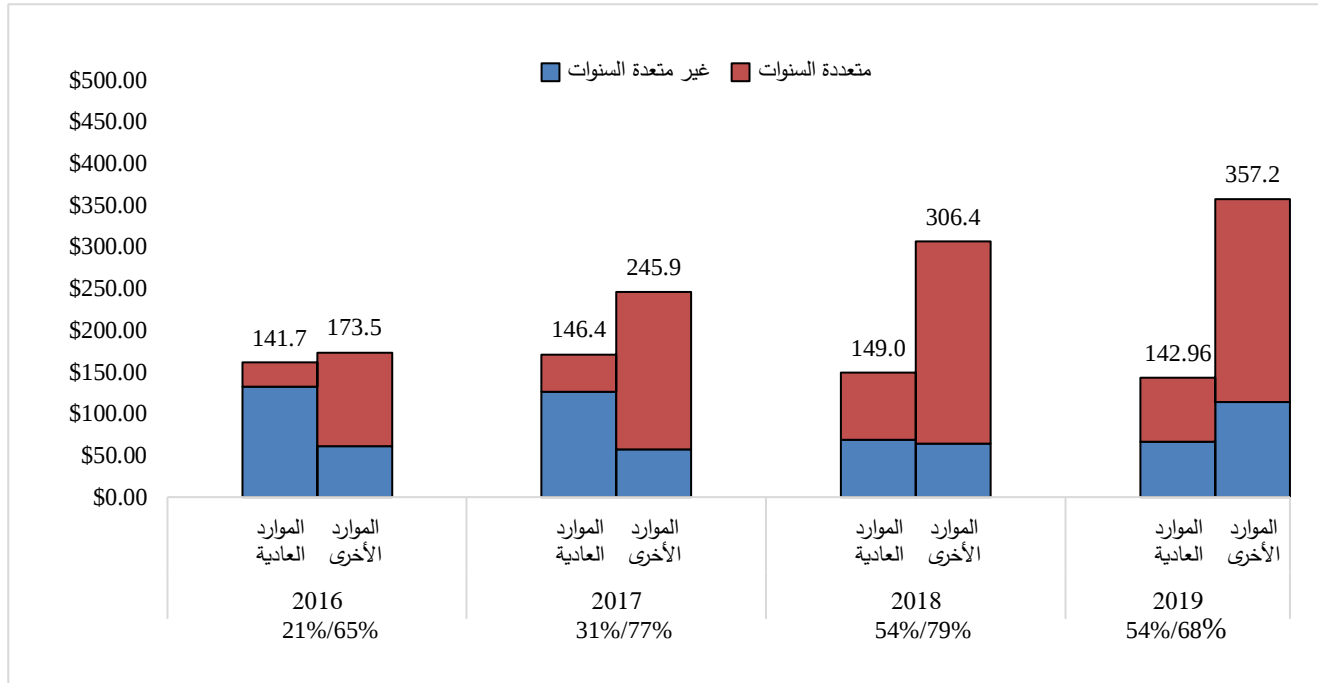
اتفاقات التمويل المتعدد السنوات

47 - تشكل الالتزامات المتعددة السنوات أدوات تتسم بالكفاءة والفعالية، مما يحسن القدرة على التنبؤ بتدفقات الإيرادات ويؤدي إلى استجابة أسرع وإلى التخطيط للبرامج وتنفيذها على المدى الطويل. وفي عام 2019، بلغت حصة القيمة السنوية من الالتزامات المتعددة السنوات بالموارد العادية 54 في المائة، وهي النسبة نفسها لعام 2018 بارتفاع عن 21 في المائة لعام 2016. ووقعت سبع اتفاقات جديدة متعددة السنوات للموارد العادية في عام 2019. ومن بين أكبر خمسة شركاء في الموارد العادية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقعت كل من فنلندا والنرويج اتفاقات جديدة للموارد العادية في عام 2019، في حين وقعت السويد والمملكة المتحدة وسويسرا اتفاقات متعددة السنوات في عام 2018. وزادت نسبة الاتفاقات الجديدة المتعددة السنوات للموارد العادية من 24,5 في المائة عام 2016 إلى 53 في المائة عام 2019. وبلغت قيمة حصة الاتفاقات المتعددة السنوات لتمويل البرامج من الموارد الأخرى 68 في المائة عام 2019، بعدما كانت 7 في المائة فقط عام 2016 ولكنها انخفضت من 79 في المائة عام 2018.

الشكل السابع

نسبة قيمة اتفاقات التمويل المتعدد السنوات حسب نوع الموارد، 2016-2019⁽⁸⁾

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



مقياس استثمارات التمويل

48 - بين عامي 2016 و 2019، كان متوسط قيمة الالتزام بالموارد العادية مستقرًا نسبيًا. وفي عام 2019، بلغ متوسط قيمة الالتزام بالموارد العادية 1,2 مليون دولار، بانخفاض 7 في المائة عن 1,3 مليون دولار في عام 2018. وبلغ متوسط قيمة الاتفاقات للموارد الأخرى 1,37 مليون دولار في عام 2019، بزيادة 11 في المائة من 1,23 مليون دولار في عام 2018 و 90 في المائة من 0,7 مليون دولار في عام 2016.

(8) تشمل القيمة الإجمالية للالتزامات المتعلقة بالموارد العادية الاتفاقات المتعددة السنوات الموقعة مع الدول الأعضاء، فضلا عن التبرعات المعلنة، وتمثل مجموع التبرعات الواردة في سنة معينة. بالنسبة للموارد الأخرى، تكون القيمة الإجمالية هي مبلغ الاتفاق (بما في ذلك التعهدات والترتيبات الإطارية والرسائل والاتفاقات) في السنة التي وقع فيها الاتفاق. في الحالات التي يوقع فيها اتفاق بعملة غير دولار الولايات المتحدة، تُحسب الإيرادات في المستقبل استنادا إلى معدل سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

الجدول الرابع
متوسط قيمة التزامات الموارد العادية واتفاقات الموارد الأخرى، 2016-2019

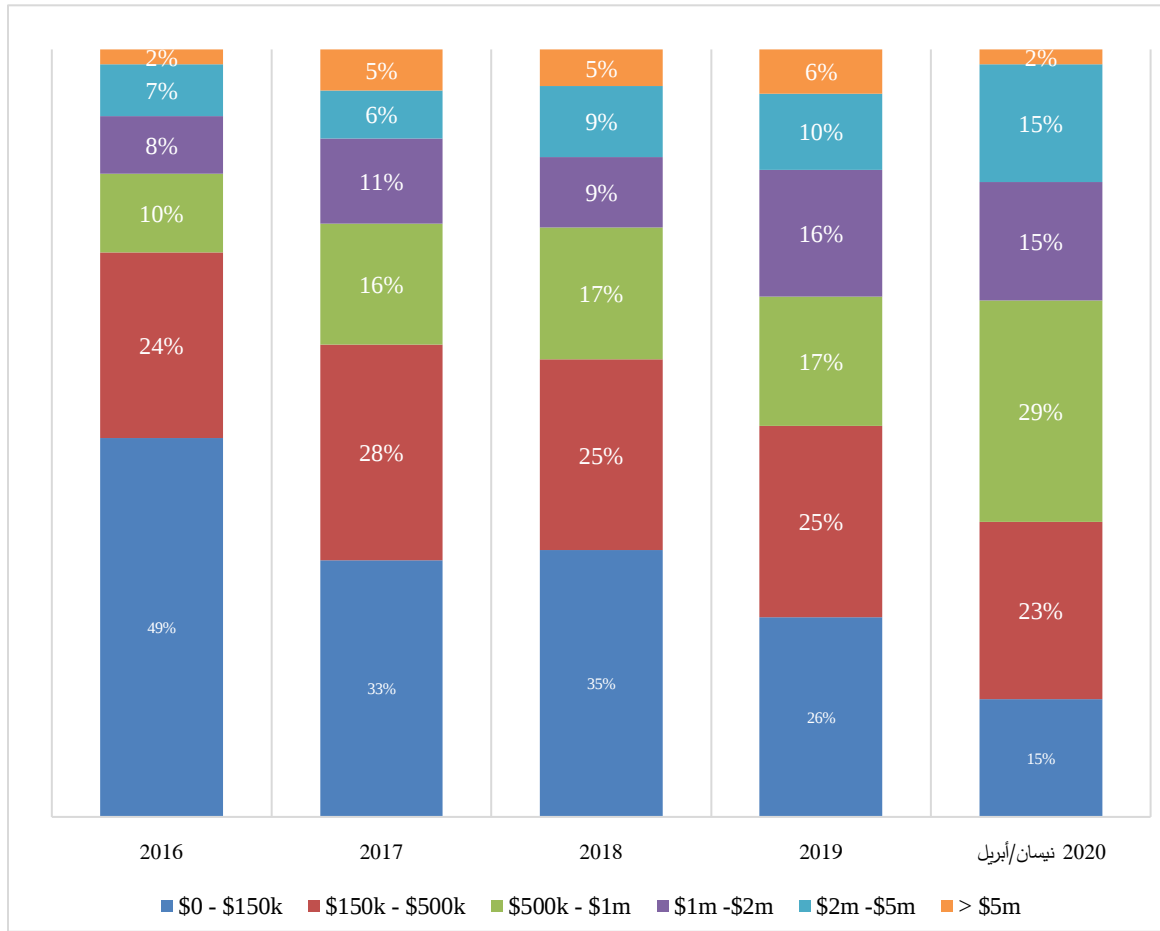
(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

2019	2018	2017	2016		
142,9	149,0	146,4	141,6	إجمالي قيمة الالتزامات	الموارد العادية
119	115	119	115	عدد الالتزامات	
1,2	\$1,3	1,23	1,23	متوسط قيمة الالتزامات	
357,2	306,4	245,9	173,5	إجمالي قيمة الالتزامات	الموارد الأخرى
261	250	235	248	عدد الالتزامات	
1,37	1,23	\$1,05	\$0,7	متوسط قيمة الالتزامات	

49 - وتوقع هيئة الأمم المتحدة للمرأة اتفاقات للموارد الأخرى العالية القيمة مع المساهمين فيها. وما برحت الاتفاقات ذات القيمة المنخفضة التي تصل إلى 150 000 دولار منذ عام 2016، آخذة في الانخفاض من مستوى مرتفع بلغ 49 في المائة ذلك العام إلى 26 في المائة عام 2019 وتمثل 15 في المائة في نيسان/أبريل 2020. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاقات الأعلى قيمة تسلك عموماً مساراً تصاعدياً. وقد زاد نطاق أعلى الاتفاقات قيمة التي تفوق 5 ملايين دولار من 2 في المائة من حافظة برامج الموارد الأخرى للهيئة في عام 2016 إلى 6 في المائة عام 2019. وتحقق استثمارات برامج الموارد الأخرى على نطاق أوسع للهيئة والشركاء في التمويل وفورات الحجم، مما يسمح، على سبيل المثال، بتوزيع التكاليف الثابتة على قاعدة برمجة أوسع دعماً للنتائج الاستراتيجية الأعلى مستوى.

الشكل الثامن

نسبة اتفاقات الموارد الأخرى، مصنفة حسب المبلغ، 2016 - نيسان/أبريل 2020



التمويل الجماعي المجمع المشترك بين الوكالات

50 - تشير صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات (بما في ذلك صندوق برنامج وحدة العمل في الأمم المتحدة والصناديق الاستثمارية والبرامج المشتركة) إلى آلية تمويل تتسم بالخصائص التالية⁽⁹⁾:

- 1 - إن صندوق التمويل الجماعي مصمم لدعم غرض برنامجي واضح وأطر النتائج من خلال المساهمات، التي ترد عادة من أكثر من مساهم واحد، وهي مختلطة وغير مخصصة لكيان محدد للأمم المتحدة، ويحتفظ بها مدير صندوق تابع للأمم المتحدة.
- 2 - تتخذ القرارات المتعلقة بمخصصات البرامج آلية إدارة تقودها الأمم المتحدة، مع مراعاة الغرض البرنامجي والغرض من النتائج للصندوق.

(9) مكتب الأمم المتحدة للصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ومذكرة إرشادية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وصناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي على المستوى القطري، 2020. انظر: <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/Guidance-Country-Level-Pooled-Funds.pdf>

3 - يُعهد بتنفيذ الأموال بالكامل أو بجزء كبير منها إلى كيانات الأمم المتحدة التي تتولى المسؤولية البرنامجية والمالية عن الموارد.

4 - تعيين جهة اتصال إدارية وحيدة للأمم المتحدة مع الجهات المانحة ومع منظمات الأمم المتحدة المشاركة لإدارة صندوق التمويل الجماعي.

51 - وتوفر طرائق صناديق التمويل الجماعي تمويلاً مرناً وقابلًا للتنبؤ به مخصصاً للأولويات البرنامجية المتفق عليها وتكون "نتيجة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز الاتساق والمواءمة وفعالية المعونة، وموازنة التجزؤ الشديد بسبب الطابع الذي يغلب عليه المانح الواحد وبرمجة واحدة وخصوصية المشاريع وتدفقات الموارد غير الأساسية"⁽¹⁰⁾.

52 - وزادت إيرادات الترتيبات المشتركة بين الوكالات التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة من وكالات الأمم المتحدة بنسبة 83,7 في المائة على مدى خمس سنوات، من 39,4 مليون دولار في عام 2015 إلى 72,4 مليون دولار في عام 2019. ولا يشمل ذلك مبلغ 59,2 مليون دولار إضافياً تم تلقيه في عام 2019 من المفوضية الأوروبية لمبادرة تسليط الضوء. إن المساواة بين الجنسين هي المجال الذي يتجسد فيه أعلى مستوى من التعاون في إطار الفصل المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفي إطار البرمجة المشتركة الأوسع نطاقاً التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. واستناداً إلى تحليل حديث، شاركت الهيئة في أكثر من 300 برنامج مشترك في عام 2019، وأنفقت نسبة 14 في المائة من مجموع الإنفاق البرنامجي، أو 45,7 مليون دولار من 326 مليون دولار على البرامج المشتركة، التي حققت تقريباً الخطة الاستراتيجية معلماً سنوياً بنسبة 15 في المائة. والزيادة في الإيرادات الواردة من خلال الترتيبات المشتركة بين الوكالات هي نتاج الإسهامات المطردة في البرامج المشتركة وفي وضعها، فضلاً عن قيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة للفكر ودورها في تنسيق منظومة الأمم المتحدة.

53 - يوصي الأمين العام في تقريره لعام 2019 عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2019/54) بتعزيز تمويل المساواة بين الجنسين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التمويل المشترك للعمل الجماعي المتكامل على المستوى القطري لدعم التأثير على نطاق واسع.

رابعاً - نقاط تحول رئيسية للاستثمار في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

كوفيد-19

54 - وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة حالياً بمراعاة المنظور الجنساني في جهود الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي منه وهي تتطلب استثمارات تمويل مرنة لضمان استمرار قدرتها على الوفاء بولايتها في مواجهة الآثار غير المتناسبة لكوفيد-19 على النساء والفتيات على الصعيد العالمي.

(10) United Nations Development Group, Discussion Paper: The Role of UN Pooled Financing Mechanisms to Development Agenda deliver the 2030 Sustainable. انظر <https://unsdg.un.org/sites/default/files/UNDG-Paper-on-Pooled-Financing-for-Agenda-2030.pdf>

55 - إن جائحة كوفيد-19 العالمية ليست قضية صحية فحسب. إنها صدمة عميقة هزت الاقتصادات والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. إن المرأة هي من المستجيبين في الخطوط الأمامية، والأخصائيين الصحيين، والمتطوعين المجتمعيين، ومديري النقل واللوجستيات، والعلماء، وغيرهم، ولكنها تشكل أيضا غالبية مقدمي الرعاية في المنزل وفي المجتمعات المحلية. وتقدم المرأة مساهمات حيوية يوميا للتصدي للنقشي، مما يعرضها لخطر الإصابة المتزايد، في حين تواجه فقدان سبل كسب العيش وتزايدا في خطر العنف المنزلي. وفي هذا السياق، تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة المشورة في مجال السياسات وتشارك في إجراءات التدخل البرنامجية في إطار الاستجابة الأوسع نطاقا التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة.

56 - والموارد العادية لا تقدر بثمن في الأزمات. فهي تمكّن الهيئة من الاستجابة بمرونة وسرعة، وتخصيص الأموال متى وحيثما تكون هناك حاجة ماسة إليها. وبظهور أزمة كوفيد-19، تحولت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الإسهام في الاستجابة من خلال المشاركة في السياسات ودعم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ الأنشطة البرنامجية؛ تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة؛ واستحداث الأدوات وتطوير التوجيه. ومعظم هذا العمل هو عمل معياري، وهو ممّول إلى حد كبير من الموارد العادية. ومع أن إعادة برمجة الموارد الأخرى تعتمد على اتفاقات مع جهات مانحة محددة، فإن من السهل إعادة ترتيب أولويات الموارد العادية في نطاق الخطة الاستراتيجية.

57 - وتعرب الهيئة عن امتنانها لشركائها الذين سددوا مدفوعات الموارد العادية لعام 2020 في مطلع العام، بما في ذلك حكومات الإمارات العربية المتحدة وأستراليا وألمانيا وآيرلندا وأيسلندا والدانمرك والسويد وسويسرا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ ونيوزيلندا وهولندا والمملكة المتحدة. وتشجع الهيئة، بوصفها منظمة ممولة بجزء كبير منها من التبرعات، جميع الشركاء على دعم الهيئة بالموارد العادية المقدمة في وقت مبكر من العام. وتتيج المدفوعات المقدمة مبكرا وفي حينها إدارة أنشطة الهيئة بمزيد من الكفاءة، وتقلل من مخاطر تقلبات أسعار العملات.

إصلاح الأمم المتحدة صناديق والتمويل الجماعي

58 - إن اتفاق التمويل عنصر أساسي في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وباعتماد اتفاق التمويل، طلبت الدول الأعضاء إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القيام بالمزيد وعلى نحو أفضل في مجال التمويل الجماعي المشترك بين الوكالات. وترى الهيئة أيضا أن التمويل الجماعي يمثل مدخلا هاما لتعميم المساواة بين الجنسين في المبادرات المشتركة، وقد شاركت بنشاط في عدد من ترتيبات التمويل الجماعي التي وضعت حديثا، مثل الصندوق المشترك من أجل خطة عام 2030 وصندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها (بما في ذلك في مرحلة الصياغة). وقد وضع صندوق بناء السلام استراتيجية جنسانية محددة ولديه مؤشر إلزامي للمساواة بين الجنسين. وفي عام 2018، تجاوز صندوق بناء السلام الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية وهو استثمار 30 في المائة من ميزانيته الإجمالية في بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني بنسبة 10 في المائة. ويستخدم صندوق بناء السلام كمؤشر مرجعي هام لصناديق التمويل الجماعي الأخرى. وأحدث مثال على ذلك هو صندوق مواجهة جائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وهيئة الأمم المتحدة للمرأة هي عضو بحكم منصبها في اللجنة الاستشارية للصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء، وقد تمكنت من كفالة وضع مؤشر إلزامي للمساواة بين الجنسين للصندوق.

59 - ويشكل إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة عنصراً رئيسياً آخر في إصلاح الأمم المتحدة، معترفاً به بوصفه أهم أداة تخطيط وتنفيذ على الصعيد القطري. وتتص إرشادات إطار التعاون بوضوح على أن المساواة بين الجنسين مبدأ توجيهي ينبغي تطبيقه في جميع خطوات دورة الإطار. واستناداً إلى استعراض الجولة الأولى من التقييمات القطرية المشتركة وأطر التعاون، يمكن تحديد أن التحليل الجنساني يتسم بجودة أعلى ويؤدي إلى إرساء أساس أكثر اتساقاً من أجل تفعيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية. فالموارد العادية تمكّن الهيئة من الاستثمار في بلورة هذه الأطر على الصعيد القطري، إلى جانب بدء تنفيذ مؤشرات أداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

60 - لقد أثبتت أطر التعاون أنها أساس جيد لإنشاء صناديق التمويل الجماعي على الصعيد القطري. ويشمل ذلك صناديق التمويل الجماعي على الصعيد القطري للبرمجة المشتركة، التي توفر الضمانة لزيادة الاتساق بين كيانات الأمم المتحدة في تحقيق النتائج وبتكاليف مخفضة للمعاملات. وهناك طلب متزايد على استخدامها بين الشركاء الوطنيين والدوليين، حيث بلغ عدد صناديق التمويل الجماعي الصناديق النشطة على المستوى القطري 27 صندوقاً حتى أيار/مايو 2020⁽¹¹⁾.

61 - والبرمجة المشتركة للمساواة بين الجنسين هي طريقة تعاون هامة في منظومة الأمم المتحدة تدعم الحكومات للوفاء بالالتزامات المعيارية، كما أنها مفيدة في إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في الحوار الوطني، وتحفز على إحداث تغييرات إيجابية في السياسات والحياة الواقعية للنساء والفتيات. وينبغي إيلاء الأولوية لهذا الصك من أجل تعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين.

62 - وتشكل المذكرات الاستراتيجية للهيئة أدوات تخطيط لبرامج الهيئة على الصعيد القطري. وفي الحالات التي يكون فيها التنفيذ على أساس وكالة واحدة أفضل استناداً إلى الميزة النسبية، فإن الاستثمار في المذكرات الاستراتيجية يدعم تحقيق الأولويات الوطنية وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا أمر ذو أهمية خاصة بالنظر إلى أن الأدلة لا تزال تشير إلى عدم كفاية التمويل للمساواة بين الجنسين بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ووفقاً لتقرير الأمين العام لعام 2019 (E/2019/54)، فإن 2,03 في المائة فقط من نفقات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مخصصة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومن أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أتمت سجل نتائج خطة العمل على نطاق المنظومة للمساواة بين الجنسين بحلول عام 2018، سُجلت أدنى الدرجات على مؤشر "تخصيص الموارد وتتبعها"، حيث لم يُستوف سوى 4 في المائة من مجموع التقييمات المتطلبات أو يتجاوزها.

(11) Guidance Note for UN Country Teams: UN Country-level Pooled Funds A financing instrument to invest Sustainable Development Cooperation Frameworks, 2020, United Nations Sustainable Development Group. انظر: <https://unsdg.un.org/sites/default/files/2020-05/Guidance-Country-Level-Pooled-Funds.pdf>

سادسا - الخلاصة

63 - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن امتنانها لشركائها في التمويل على مساهماتهم لعام 2019 التي مكنت من تحقيق نتائج استراتيجية لصالح النساء والفتيات. وتتيح المشاورات الثنائية والحوارات المنظمة الرسمية وغير الرسمية بشأن التمويل مع شركاء في التمويل فرصاً بالغة الأهمية للهيئة وشركائها للعمل معاً لتأمين موارد مرنة يمكن التنبؤ بها اللازمة لتحقيق النتائج للنساء والفتيات على النحو المبين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021، متشياً مع طموح اتفاق التمويل.

64 - وتجري حوارات منظمة في سياق اتفاق التمويل لدعم إنجاز خطة عام 2030 التي توضح المسؤوليات والالتزامات المترابطة للدول الأعضاء بمواءمة التمويل مع احتياجات الكيان، وتوفير الاستقرار وتيسير الاتساق والكفاءة، كما أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعجل بالنتائج وتحسن الشفافية والمساءلة وتزيد أوجه الكفاءة.

65 - وقد طلب المجلس التنفيذي في قراره UNW/2019/11 أن تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة "خيارات بشأن تحسين جودة الحوار المنظم بشأن التمويل". وفي عام 2020، واصلت الهيئة العمل في شراكة مع الدول الأعضاء لتحديد نُهج للحوارات المنظمة: تعزز الصلات بين النتائج والموارد؛ وتوائم بين حوارات التمويل واتفاق التمويل؛ وتتيح إجراء حوار تشاركي؛ وتشجع إبداء وجهات نظر متنوعة؛ وتضمن استمرارية الحوارات. وفي الوقت نفسه، واعترافاً بأن وكالات الأمم المتحدة أقوى معاً ويمكن أن تتعلم من بعضها البعض، تعمل الهيئة يداً بيد مع الوكالات الأخرى لمواءمة النُهج إزاء الحوارات المنظمة بشأن التمويل والإبلاغ عن اتفاق التمويل، في إطار التزامها بخطة إصلاح الأمم المتحدة.

66 - ومع أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدّر الزيادة الكبيرة في إيرادات الموارد الأخرى لعام 2019، فإن الهيئة حريصة على العمل بشكل وثيق مع شركائها الرئيسيين في التمويل لمواجهة انخفاض حصة الموارد العادية، التي تدنت إلى ما دون عتبة اتفاق التمويل البالغة 30 في المائة عام 2019. وفي فترة السنتين 2020-2021، التي حُدّد لها مبلغ 200 مليون دولار المتحفظ نسبياً في الميزانية السنوية للموارد العادية لدعم مهام الدعم المعيارى التي تضطلع بها الهيئة، وتنسيق منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية، تسعى الهيئة إلى مواصلة دعم تمويل عملها لدعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

سابعا - عناصر قرار

67 - قد يرغب المجلس التنفيذي في القيام بما يلي:

(أ) الإحاطة علماً لهذا التقرير، الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة 2018-2021 (UNW 7/2020)؛

(ب) الاعتراف بالتحسينات التي أدخلتها الهيئة على الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وتشجيع الهيئة على مواصلة المشاركة في حوارات منظمة مع جميع الدول الأعضاء على مدار السنة؛

(ج) تأكيد أهمية التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به، بما في ذلك من خلال الالتزامات المتعددة السنوات وكلما أمكن ذلك من خلال المدفوعات التي تسدّد في وقت مبكر من العام؛

- (د) ملاحظة انخفاض مستوى الموارد العادية في شكل حصة من إيرادات التبرعات، التي انخفضت في عام 2019 إلى ما دون عتبة اتفاق التمويل البالغة 30 في المائة؛
- (هـ) تشجيع جميع الدول الأعضاء القادرة على من زيادة تبرعاتها للهيئة، ولا سيما مواردها العادية لتمكين الهيئة من الاضطلاع الكامل بدعمها المعياري والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وولايتها التنفيذية؛
- (و) الاعتراف بالأعباء غير المتناسبة التي تواجهها النساء والفتيات في سياق جائحة كوفيد-19 العالمية وما يرتبط به من تراجع اجتماعي واقتصادي، وتشجيع الاستثمارات الهادفة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مع تفضيل للقيام بذلك من خلال تعزيز الموارد العادية للهيئة، وكذلك من خلال ترتيبات التمويل المرنة المشتركة بين الوكالات.